مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤) العدد (٣) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (٤) No. (٣) ٢٠٢٠

# تأثير الحرب في سورية على مستوى التضخم في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨

**الدكتور محمد صقر***

**منار محمد عقول****

**(تاريخ الإيداع ١ / ٣ / ٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ٢٣ / ٦ / ٢٠٢٠)**

## □ الملخّص □

هدف البحث إلى حساب معدل التضخم في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال سنوات الحرب على سورية، وذلك من خلال مقارنة نسب التضخم بين الأشهر لكل عام من أعوام الحرب، وباعتماد الشهر الأخير من كل عام (كانون الأول) قيمة معيارية للمقارنة، ومن ثمّ اختبار فرضيات البحث بالاستناد إلى قيمة الرقم القياسي السنوي في العام ٢٠١٠ للمقارنة.

اعتمد البحث على المنهج التاريخي من خلال اعتماد فترة زمنية تمتد من العام ٢٠١٠ إلى العام ٢٠١٨ ودراستها ومعرفة اتجاهها ونموها. كما اعتمد المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة، وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.

أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنوات الحرب (٢٠١١-٢٠١٨)، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، حيث وصلت قيمة التضخم في الأرقام القياسي لسعار المستهلك إلى (٤٥٦.٠٢%) وذلك في العام ٢٠١٨ بالمقارنة مع العام ٢٠١٠ كسنة أساس.

**كلمات مفتاحية:** الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معدل التضخم.

* أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (4) العدد (3) 2020
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (4) No. (3) 2020

# The Impact of The war In Syria On The Level Of Inflation In Record Numbers Consumer Prices During The Period 2011-2018

**Dr. Mohammad Saker***
**Manar Muhammad Akkoul****

**( Received 1 / 3 / 2020 . Accepted 23 / 6 / 2020 )**

## □ ABSTRACT □

The aim of the research is to calculate the inflation rate in the consumer price index during the years of the war on Syria, by comparing inflation rates between months of each year of the war years, and by adopting the last month of each year (December) as a standard value for comparison, and then testing the research hypotheses Based on the value of the annual index in the year 2010 for comparison.

The research relied on the historical method by adopting a period of time extending from 2010 to 2018, studying it and knowing its direction and growth. It also adopted a descriptive approach that relies on collecting data and information that helps to accurately describe the problem, and analyze it to reach accurate results.

The results showed that there is a statistically significant difference between the average consumer price index for the war years (2011-2018), and the average consumer price index in 2010, where the inflation value in the consumer price index reached (456.02%) in the year 2018 Compared to 2010 as a base year.

**Key words:** Consumer price Index, Inflation rate.

*Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**PhD, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

## مقدمة:

يُعدّ التضخم من التحديات الرئيسة التي تواجه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، والتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار يوجد في علاقة عكسية مع القيمة الشرائية للنقود، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل الأجور والرواتب النقدية (الاسمية) والذي يتجسد في انخفاض الأجر الحقيقي (كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطة الأجر النقدي). بهذا المعنى يعد التضخم بمثابة ضريبة متحيزة ضد ذوي الدخول الثابتة والمحدودة مثل: العمال وصغار الموظفين ومتوسطيهم، حيث عادةً ما يكون معدل الارتفاع في دخولهم النقدية أقل من معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار، بينما يحابي التضخم أصحاب الدخول المتغيرة وغير المحدودة مثل أصحاب الأعمال والتجار الذين عادةً ما ترتفع دخولهم النقدية بمعدل أكبر من معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار (صبيح، ٢٠١٥، ص٧٥).

تعتبر الأرقام القياسية للأسعار واحدة من أقدم المؤشرات الاقتصادية وأوسعها انتشاراً وغالباً ما كانت درجة الاهتمام بها مرتبطة بشدة التضخم، فكلما ارتفع معدل التضخم كلما ازدادت الحاجة إلى مؤشر رقمي يمكن من خلاله قياس التضخم وإجراء المعالجات التي تقتضيها ظاهرة التضخم على المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

ويُقصد بالرقم القياسي مقياس إحصائي لقياس التغير النسبي الذي يطرأ على ظاهرة معينة كالأسعار والأجور والكميات وغيرها، حيث تنسب قيمة مجموع أو معدل الظاهرة في فترة زمنية معينة أو مكان جغرافي معين التي تدعى بفترة المقارنة إلى نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى أو مكان جغرافي آخر تدعى بفترة الأساس.

بناءً على ما سبق يسعى البحث الحالي إلى احتساب معدل التضخم في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال سنوات الحرب ٢٠١١–٢٠١٨، وذلك باعتماد قيم شهرية معيارية للمقارنة في نهاية كل عام لمعرفة التغير الشهري في الرقم القياسي، وكذلك اعتماد الرقم القياسي لعام ٢٠١٠ كقيمة سنوية معيارية لتحديد التضخم السنوي خلال كل سنة من سنوات الحرب.

## أولاً: مشكلة البحث:

ألقت سنوات الحرب التي شهدتها وتشهدها سورية حتى الوقت الحالي بنتائجها على الأسرة السورية، حيث الارتفاع الكبير في نفقات الأسرة، وفي أسعار السلع الاستهلاكية من دون أن يترافق ذلك في زيادات على دخل الأسرة تغطي هذا الارتفاع الكبير في نفقاتها، الأمر الذي ساهم في زيادة الضغوط المترتبة على دخل الأسرة نتيجة التضخم الكبير في المستوى العام للأسعار. لذلك تكمن مشكلة البحث في تعرف التغيرات التي طرأت على معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك نتيجة ظروف الحرب التي تعيشها سورية، ويمكن تجسيدها في التساؤل الآتي: ما هو تأثير سنوات الحرب في سورية على مستوى التضخم في معدلات الأرقام القياسية؟

## ثانياً: أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المدروس الذي يرتبط مباشرة بمستوى معيشة الأسرة، فالرقم القياسي لأسعار المستهلك أصبح مؤشر يُعتمد عليه في دراسة مستويات غلاء المعيشة ومستويات التضخم والانحسار الاقتصادي.

يهدف البحث إلى حساب معدل التضخم في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال سنوات الحرب على سورية، وذلك من خلال مقارنة نسب التضخم بين الأشهر لكل عام من أعوام الحرب، وباعتماد الشهر الأخير من كل عام (كانون الأول) قيمة معيارية للمقارنة، ومن ثمّ اختبار فرضيات البحث بالاستناد إلى قيمة الرقم القياسي السنوي في العام ٢٠١٠ للمقارنة.

## ثالثاً: فرضيات البحث:

١- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١١، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.

٢- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٢، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.

٣- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٣، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.

٤- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٤، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.

٥- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٥، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.

٦- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٦، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.

٧- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٧، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.

٨- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٨، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.

## رابعاً: طرائق البحث ومواده:

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي من خلال اعتماد فترة زمنية تمتد من العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٨ ودراستها ومعرفة اتجاهها ونموها. كما اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة، وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.

أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على مجموعة من الكتب والدوريات، بالإضافة إلى المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، والتي تتضمن بيانات عن معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨، ثمّ تحليل هذه البيانات بالاعتماد على معدلات النمو السنوية، ونسبة التغير الشهري والسنوي.

## خامساً: الدراسات السابقة:

**١- دراسة (ناظم وحميد، ٢٠١٣) بعنوان: دراسة وتحليل مستوى التذبذب للتضخم في أرقام القياسية بالاعتماد على السلاسل الزمنية ARIMA مقرونة مع نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية ANNM.**

هدفت الدراسة إلى دراسة نسبة التغير في التضخم للأسعار والتنبؤ بها لأخذها بالحسبان عند وضع الخطط المستقبلية، وإيجاد الأنموذج الإحصائي المناسب للتنبؤ بنسبة تغير تضخم الأسعار الشهرية. استعملت السلاسل الزمنية بإتباع منهجية أنموذج بوكس-جنكيز للتحليل، وهي: التشخيص، التقدير، اختبار ملائمة الأنموذج المشخص، التنبؤ المستقبلي)، ومن ثمّ استعملت طريقة الشبكة العصبية الاصطناعية لتكامل التحليل الإحصائي من ناحية الاستعمال العملي والعلمي في التطبيقات الاقتصادية والتنموية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ البيانات الغير

منتظمة ذات الطابع الفصلي أو المتكرر عبر الزمن لكن غير مستقرة بالوسط الحسابي مثل سلوك التضخم فبالإمكان معالجتها بإحدى طرق الذكاء الاصطناعي والتي لا تحتاج إلى تحديد أنموذج مسبق.

**٢- دراسة (صبيح، ٢٠١٥) بعنوان: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني والكشف عن اتجاهات تطورها خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات التضخم والأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما اعتمدت على تحليل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج. وقد تم تحليل علاقة الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني للفترة محل الدراسة وتبعا لثلاث مستويات جغرافية هي: مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة، ومستوى الضفة الغربية ومستوى قطاع غزة كل على انفراد. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية قوية وذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي حتى عند مستوى ثقة ١% على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث، كما بينت النتائج إنّ معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) تزداد بمعدلات أكبر من الزيادات في معدلات الأجور الإسمية (اليومية) مما انعكس في انخفاض معدلات الأجور الحقيقية.

**٣- دراسة (خلف، ٢٠١٦) بعنوان: قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في معدلات التضخم في العراق: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣.**

هدفت الدراسة إلى دراسة اثر سعر الصرف في معدلات التضخم في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣ للتعرف على قوة العلاقة ودرجة تأثيرها وسرعة انتقالها بين المتغيرين. ولتحقيق هذا الهدف تمّ عرض الجانب النظري لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وتناول التضخم ونظرياته والعوامل المؤثرة فيه، كما تناول العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، وتضمن تحليلاً إحصائياً لغرض اثبات الفرضية الأساسية التي تشير إلى انّ سعر صرف الدينار يؤثر تأثيراً مباشراً على معدلات التضخم في العراق، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين تحركات سعر صرف الدينار العراقي ومعدلات التضخم في العراق، وأنه كلما زاد سعر الصرف في السوق وحدة واحدة ازداد معدل التضخم بمقدار (٦.٠٨٦) وحدة.

**٤- دراسة (مراد وآخرون، ٢٠١٨) بعنوان: أثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٦.**

هدفت الدراسة إلى توضيح أشكال سياسات الاستقرار الاقتصادي التي تنتهجها الدولة في مكافحة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد استناداً إلى أدوات السياسة النقدية ولاسيما أنّ هذه السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة فإنّ ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق بين أدواتها مثل نسبة نمو العرض النقدي وسعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك، لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأنّ استقرار الأسعار يجب أن يكون الهدف طويل الأمد للساسة والمجاميع النقدية التي لم تكن فعّالة في تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحد من التضخم. خلصت الدراسة إلى أنّ

التضخم أصبح مؤشراً اقتصادياً هاماً في قياس معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وأصبح يستدعي من السلطات النقدية البحث في محدداته ومعالجة أسبابه، فبقدر ما أصبح يطرح مشكلة اقتصادية بقدر ما أصبح له طرق كمية خاصة لقياسه، وتقديم الطرق الرياضية لقياسه وتباين أسبابه ومعالجته، وعرض الكيفية التي تتكامل بها أدوات السياسات النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.

**٥- دراسة (العلي، ٢٠١٩) بعنوان: تخطيط دخل الأسرة السورية في مدينة حمص باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة قبل الأزمة وأثناءها.**

هدفت الدراسة إلى دراسة التغيرات التي طرأت على مستويات الانفاق للأسر السورية في مدينة حمص ومستواهم المعيشي خلال أعوام الأزمة السورية، وذلك باستخدام أحد أساليب التحليل القياسي، وهو الرقم القياسي التجميعي البسيط، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مؤلفة من (٢٥٠) أسرة اختيرت بشكل عشوائي من أسواق وأحياء مدينة حمص. وشملت الدراسة ثلاث نقاط أساسية، وهي تغير مستوى الدخل والإنفاق (الكلي والغذائي) بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، بالإضافة للرقم القياسي لنفقة المعيشة لعام ٢٠١٦ على اعتبار عام ٢٠١٠ سنة أساس، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ الرقم القياسي لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك) بحسب العينة المدروسة بلغ ٧٣٢.٠٥%.

**بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، ومستوى التضخم، تعدّ الدراسة الحالية جديدة من ناحية تناولها تأثير الحرب على سورية على التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهرياً وسنوياً استناداً إلى العام ٢٠١٠ كسنة أساس.**

## سادساً: النتائج والمناقشة:

تتناول هذه الفقرة حساب معدل التضخم في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال سنوات الحرب على سورية، حيث تمّ مقارنة نسب التضخم بين الأشهر لكل عام من أعوام الحرب، وذلك باعتماد الشهر الأخير من كل عام (كانون الأول) قيمة معيارية للمقارنة، وثمّ اختبار فرضيات البحث بالاستناد إلى قيمة الرقم القياسي السنوي في العام ٢٠١٠ للمقارنة.

**تمّ حساب معدل التضخم (الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار) من العلاقة الآتية:**

$$l = (\frac{P_t}{P_{t-1}} - 1) \times 100$$

**حيث:** $P_t$ : المستوى العام للأسعار في فترة المقارنة.

$P_{t-1}$ : المستوى العام للأسعار في الفترة السابقة.

**١) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١١:**

تمّ رصد التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١١، وذلك باعتبار الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول (٢٠١٠) كقيمة معيارية، حيث يُظهر الجدول رقم (١) أنّ التغيرات الشهرية في أسعار المستهلك خلال العام ٢٠١١ بلغت أعلى قيمة لها في شهر كانون الأول، حيث بلغ معدل التضخم الشهري (٦.٧٢%) عما كان عليه في شهر تشرين الثاني، كما نلاحظ أنّ التغير الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمنسوب إلى شهر كانون الأول (٢٠١٠) أظهر تذبذباً بين الزيادة والنقصان بتغيرات طفيفة بدأت تزداد بشكل واضح منذ شهر تشرين الأول، وهذا ناتج عن بدء تأثير ظروف الحرب.

أما فيما يتعلق بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١١ فقد تزايد بنسبة (٤.٧٥%) عما كان عليه في العام ٢٠١٠.

الجدول (١) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعام ٢٠١١

| الشهر | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم (نسبة التغير)% | معدل التضخم بالنسبة لكانون الأول (٢٠١٠)% |
|---|---|---|---|
| **كانون أول (٢٠١٠)** | ١٤٨.٦٩ | - | 0 |
| **كانون الثاني** | 149.02 | 0.22 | 0.22 |
| **شباط** | 147.13 | -1.27 | -1.05 |
| **أذار** | 145.67 | -0.99 | -2.03 |
| **نيسان** | 145.75 | 0.05 | -1.98 |
| **أيار** | 143.71 | -1.40 | -3.35 |
| **حزيران** | 143.98 | 0.19 | -3.17 |
| **تموز** | 145.49 | 1.05 | -2.15 |
| **أب** | 146.14 | 0.45 | -1.71 |
| **أيلول** | 148.74 | 1.78 | 0.03 |
| **تشرين اول** | 150.88 | 1.44 | 1.47 |
| **تشرين ثاني** | 154.66 | 2.51 | 4.02 |
| **كانون أول** | 165.06 | 6.72 | 11.01 |
| **الرقم القياسي لعام ٢٠١١** | **148.85** | **4.75** | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

**ولاختبار الفرضية الأولى: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١١، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.**

تمّ استخدام اختبار الوسط الحسابي One- Sample T. test، واعتماد Test Value = ١٤٢.١ وفق الآتي:

الجدول رقم (٢) نتائج اختبار الفرضية الأولى

**One-Sample Statistics**

| N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|
| 12 | 148.8525 | 5.97063 | 1.72357 |

**One-Sample Test**

| Test Value = ١٤٢.١ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| t | Sig. (٢-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | Lower | Upper |
| 3.918 | .002 | 6.75250 | 2.9589 | 10.5461 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (٢) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١١ بلغ (١٤٨.٨٥)، وهو يرتفع عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ بفرق دال إحصائياً بلغ (٦.٧٥٢٥)، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة ( Sig = 0.002) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية الأولى، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١١، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٦.٧٥).

**٢) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٢:**

تمّ رصد التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٢، وذلك باعتبار الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول (٢٠١١) كقيمة معيارية، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (٣) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعام ٢٠١٢

| الشهر | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم (نسبة التغير)% | معدل التضخم بالنسبة لكانون الأول (٢٠١١)% |
|---|---|---|---|
| **كانون أول (٢٠١١)** | 165.06 | - | ٠ |
| **كانون الثاني** | 172.37 | 4.43 | 4.43 |
| **شباط** | 178.53 | 3.57 | 8.16 |
| **أذار** | 190.49 | 6.70 | 15.41 |
| **نيسان** | 191.59 | 0.58 | 16.07 |
| **أيار** | 190.43 | -0.61 | 15.37 |
| **حزيران** | 195.96 | 2.90 | 18.72 |
| **تموز** | 198.06 | 1.07 | 19.99 |
| **أب** | 203.86 | 2.93 | 23.51 |
| **أيلول** | 220.28 | 8.05 | 33.45 |
| **تشرين اول** | 226.12 | 2.65 | 36.99 |
| **تشرين ثاني** | 231.24 | 2.26 | 40.09 |
| **كانون أول** | 256.22 | 10.80 | 55.23 |
| **الرقم القياسي لعام ٢٠١٢** | **204.6** | **37.45** | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (١) أنّ التغيرات الشهرية في أسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٢ بلغت أعلى قيمة لها في شهر كانون الأول، حيث بلغ معدل التضخم الشهري (١٠.٨%) عما كان عليه في شهر تشرين الثاني، كما نلاحظ أنّ التغير الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمنسوب إلى شهر كانون الأول (٢٠١١) أخذ اتجاهاً متزايداً وبلغت أعلى قيمة له في شهر كانون الأول (٥٥.٢٣%). أما فيما يتعلق بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٢ فقد تزايد بنسبة (٣٧.٤٥%) عما كان عليه في العام ٢٠١١، وتزايد بنسبة (٤٣.٩٨%) عن العام ٢٠١٠.

**ولاختبار الفرضية الثانية: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٢، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.**

تمّ استخدام اختبار الوسط الحسابي One- Sample T. test، واعتماد Test Value = ١٤٢.١ وفق الآتي:

الجدول رقم (٤) نتائج اختبار الفرضية الثانية

**One-Sample Statistics**

| N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|
| 12 | 204.5958 | 24.28770 | 7.01125 |

**One-Sample Test**

| **Test Value = ١٤٢.١** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| t | Sig. (٢-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | Lower | Upper |
| 8.914 | .000 | 62.49583 | 47.0642 | 77.9275 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (٢) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٢ بلغ (٢٠٤.٥٩٥٨)، وهو يرتفع عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ بفرق دال إحصائياً بلغ (٦٢.٤٩٥٨٣)، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة ( Sig = 0.000) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية الثانية، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك فرق ذو دلالة

إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٢، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٦٢.٥).

**٣) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٣:**

تمّ رصد التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٣، وذلك باعتبار الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول (٢٠١٢) كقيمة معيارية، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (٥) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعام ٢٠١٣

| الشهر | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم (نسبة التغير)% | معدل التضخم بالنسبة لكانون الأول (٢٠١٢)% |
|---|---|---|---|
| **كانون أول (٢٠١٢)** | 256.22 | - | 0 |
| **كانون الثاني** | 262.7 | 2.53 | 2.53 |
| **شباط** | 270.48 | 2.96 | 5.57 |
| **أذار** | 299.55 | 10.75 | 16.91 |
| **نيسان** | 309.01 | 3.16 | 20.60 |
| **أيار** | 319.98 | 3.55 | 24.88 |
| **حزيران** | 376.5 | 17.66 | 46.94 |
| **تموز** | 423.8 | 12.56 | 65.40 |
| **أب** | 451.12 | 6.45 | 76.07 |
| **أيلول** | 487.3 | 8.02 | 90.19 |
| **تشرين أول** | 491.56 | 0.87 | 91.85 |
| **تشرين ثاني** | 480.84 | -2.18 | 87.67 |
| **كانون أول** | 482.47 | 0.34 | 88.30 |
| **الرقم القياسي لعام ٢٠١٣** | **387.9** | **89.59** | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (٥) أنّ التغيرات الشهرية في أسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٣ بلغت أعلى قيمة لها في شهر حزيران، حيث بلغ معدل التضخم الشهري (١٧.٦٦%) عما كان عليه في شهر أيار، كما نلاحظ أنّ التغير الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمنسوب إلى شهر كانون الأول (٢٠١٢) أخذ اتجاهاً متزايداً وبلغت أعلى قيمة له في شهر تشرين الأول (٩١.٨٥%). أما فيما يتعلق بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٣ فقد تزايد بنسبة (٨٩.٥٩%) عما كان عليه في العام ٢٠١٢، وتزايد بنسبة (١٧٢.٩٨%) عن العام ٢٠١٠.

**ولاختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٣، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.**

تمّ استخدام اختبار الوسط الحسابي One- Sample T. test، واعتماد Test Value = ١٤٢.١ وفق الآتي:

الجدول رقم (٦) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

**One-Sample Statistics**

| N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|
| 12 | 387.9425 | 91.31742 | 26.36107 |

**One-Sample Test**

| Test Value = ١٤٢.١ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| t | Sig. (٢-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | Lower | Upper |
| 9.326 | .000 | 245.84250 | 187.8222 | 303.8628 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (٦) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٣ بلغ (٣٨٧.٩٤٢٥)، وهو يرتفع عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ بفرق دال إحصائياً بلغ (٢٤٥.٨٤٢٥)، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة ( Sig = 0.000) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية الثالثة، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٣، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٢٤٥.٨).

**٤) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٤:**

تمّ رصد التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٤، وذلك باعتبار الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول (٢٠١٣) كقيمة معيارية، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (٧) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعام ٢٠١٤

| الشهر | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم (نسبة التغير)% | معدل التضخم بالنسبة لكانون الأول (٢٠١٢)% |
|---|---|---|---|
| **كانون أول (٢٠١٣)** | 482.47 | - | 0 |
| **كانون الثاني** | 309.73 | -35.80 | -35.80 |
| **شباط** | 307.27 | -0.79 | -36.31 |
| **أذار** | 312.71 | 1.77 | -35.19 |
| **نيسان** | 310.31 | -0.77 | -35.68 |
| **أيار** | 307.99 | -0.75 | -36.16 |
| **حزيران** | 315.25 | 2.36 | -34.66 |
| **تموز** | 319.85 | 1.46 | -33.71 |
| **أب** | 320.05 | 0.06 | -33.66 |
| **أيلول** | 336.03 | 4.99 | -30.35 |
| **تشرين أول** | 340.32 | 1.28 | -29.46 |
| **تشرين ثاني** | 345.85 | 1.62 | -28.32 |
| **كانون أول** | 364.65 | 5.44 | -24.42 |
| **الرقم القياسي لعام ٢٠١٤** | **324.2** | **-1.64** | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (٧) أنّ التغيرات الشهرية في أسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٤ بلغت أعلى قيمة لها في شهر كانون الأول، حيث بلغ معدل التضخم الشهري (٥.٤٤%) عما كان عليه في شهر تشرين ثاني، ومن الملاحظ أنّ الرقم القياسي في شهر كانون الثاني لعام ٢٠١٤ شهد انخفاضاً ملحوظاً بالمقارنة مع الرقم القياسي في شهر كانون أول لعام ٢٠١٣، كما نلاحظ أنّ التغير الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمنسوب إلى شهر كانون الأول (٢٠١٣) أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً وبلغت أعلى قيمة له في شهر شباط (-٣٦.٣١%). أما فيما يتعلق بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٤ فقد تناقص بنسبة (-١.٦٤%) عما كان عليه في العام ٢٠١٣، وتزايد بنسبة (١٢.٨١%) عن العام ٢٠١٠.

**ولاختبار الفرضية الرابعة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٤، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.**

تمّ استخدام اختبار الوسط الحسابي One- Sample T. test، واعتماد Test Value = ١٤٢.١ وفق الآتي:

الجدول رقم (٨) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

**One-Sample Statistics**

| N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|
| 12 | 324.1675 | 18.35183 | 5.29772 |

**One-Sample Test**

| Test Value = ١٤٢.١ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| t | Sig. (٢-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | Lower | Upper |
| 34.367 | .000 | 182.06750 | 170.4073 | 193.7277 |

يبين الجدول رقم (٨) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٤ بلغ (٣٢٤.١٦٧٥)، وهو يرتفع عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ بفرق دال إحصائياً بلغ (١٨٢.٠٦٧٥)، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة ( Sig = 0.000) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية الرابعة، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٤، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (١٨٢.٠٧).

**٥) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٥:**

تمّ رصد التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٥، وذلك باعتبار الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول (٢٠١٤) كقيمة معيارية، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (٩) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعام ٢٠١٥

| الشهر | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم (نسبة التغير)% | معدل التضخم بالنسبة لكانون الأول (٢٠١٢)% |
|---|---|---|---|
| **كانون أول (٢٠١٤)** | 364.65 | - | 0 |
| **كانون الثاني** | 383 | 5.03 | 5.03 |
| **شباط** | 392.5 | 2.48 | 7.64 |
| **آذار** | 416 | 5.99 | 14.08 |
| **نيسان** | 430.2 | 3.41 | 17.98 |
| **أيار** | 430.2 | 0.00 | 17.98 |
| **حزيران** | 440.9 | 2.49 | 20.91 |
| **تموز** | 444 | 0.70 | 21.76 |
| **آب** | 449.8 | 1.31 | 23.35 |
| **أيلول** | 472.3 | 5.00 | 29.52 |
| **تشرين أول** | 486.7 | 3.05 | 33.47 |
| **تشرين ثاني** | 500.4 | 2.81 | 37.23 |
| **كانون أول** | 540 | 7.91 | 48.09 |
| **الرقم القياسي لعام ٢٠١٥** | **448.8** | **3.84** | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (٩) أنّ التغيرات الشهرية في أسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٥ بلغت أعلى قيمة لها في شهر كانون الأول، حيث بلغ معدل التضخم الشهري (٧.٩١%) عما كان عليه في شهر تشرين ثاني، كما نلاحظ أنّ التغير الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمنسوب إلى شهر كانون الأول (٢٠١٤) أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً وبلغت أعلى قيمة له في شهر كانون الأول (٤٨.٠٩%). أما فيما يتعلق بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٥ فقد تزايد بنسبة (٣.٨٤%) عما كان عليه في العام ٢٠١٤، وتزايد بنسبة (٢١٥.٨٣%) عن العام ٢٠١٠.

**ولاختبار الفرضية الخامسة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٥، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.**

تمّ استخدام اختبار الوسط الحسابي One- Sample T. test، واعتماد Test Value = ١٤٢.١ وفق الآتي:

الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار الفرضية الخامسة

**One-Sample Statistics**

| N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|
| 12 | 448.8333 | 45.04764 | 13.00413 |

**One-Sample Test**

| Test Value = ١٤٢.١ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| t | Sig. (٢-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | Lower | Upper |
| 23.587 | .000 | 306.73333 | 278.1114 | 335.3552 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (١٠) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٥ بلغ (٤٤٨.٨٣٣)، وهو يرتفع عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ بفرق دال إحصائياً بلغ (٣٠٦.٧٣٣)، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة ( Sig = 0.000) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية الخامسة، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٥، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٣٠٦.٧).

**٦) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٦:**

تمّ رصد التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٦، وذلك باعتبار الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول (٢٠١٥) كقيمة معيارية، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (١١) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعام ٢٠١٦

| الشهر | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم (نسبة التغير)% | معدل التضخم بالنسبة لكانون الأول (٢٠١٢)% |
|---|---|---|---|
| **كانون أول (٢٠١٥)** | 540 | - | 0 |
| **كانون الثاني** | 564.46 | 4.53 | 4.53 |
| **شباط** | 565.68 | 0.22 | 4.76 |
| **أذار** | 606.62 | 7.24 | 12.34 |
| **نيسان** | 610.72 | 0.68 | 13.10 |
| **أيار** | 621.86 | 1.82 | 15.16 |
| **حزيران** | 666.92 | 7.25 | 23.50 |
| **تموز** | 676.92 | 1.50 | 25.36 |
| **أب** | 679.63 | 0.40 | 25.86 |
| **أيلول** | 721.69 | 6.19 | 33.65 |
| **تشرين أول** | 731.87 | 1.41 | 35.53 |
| **تشرين ثاني** | 735.59 | 0.51 | 36.22 |
| **كانون أول** | 773.4 | 5.14 | 43.22 |
| **الرقم القياسي لعام ٢٠١٦** | **662.9** | **47.7** | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (١١) أنّ التغيرات الشهرية في أسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٦ بلغت أعلى قيمة لها في شهر حزيران، حيث بلغ معدل التضخم الشهري (٧.٢٥%) عما كان عليه في شهر أيار، كما نلاحظ أنّ التغير الشهري في

الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمنسوب إلى شهر كانون الأول (٢٠١٥) أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً وبلغت أعلى قيمة له في شهر كانون الأول (٤٣.٢٢%). أما فيما يتعلق بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٦ فقد تزايد بنسبة (٤٧.٧%) عما كان عليه في العام ٢٠١٥، وتزايد بنسبة (٣٦٦.٥%) عن العام ٢٠١٠.

**ولاختبار الفرضية السادسة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٦، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.**

تمّ استخدام اختبار الوسط الحسابي One- Sample T. test، واعتماد ١٤٢.١ = Test Value وفق الآتي:

الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار الفرضية السادسة

**One-Sample Statistics**

| N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|
| 12 | 662.9467 | 69.35838 | 20.02204 |

**One-Sample Test**

| Test Value = ١٤٢.١ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| t | Sig. (٢-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | Lower | Upper |
| 26.014 | .000 | 520.84667 | 476.7785 | 564.9149 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (١٢) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٦ بلغ (٦٦٢.٩٤٦٧)، وهو يرتفع عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ بفرق دال إحصائياً بلغ (٥٢٠.٨٤٦٦٧)، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة (Sig = 0.000) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية السادسة، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٦، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٥٢٠.٨٥).

**٧) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٧:**

تمّ رصد التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٧، وذلك باعتبار الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول (٢٠١٦) كقيمة معيارية، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (١٣) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعام ٢٠١٧

| الشهر | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم (نسبة التغير)% | معدل التضخم بالنسبة لكانون الأول (٢٠١٢)% |
|---|---|---|---|
| **كانون أول (٢٠١٦)** | 773.4 | - | 0 |
| **كانون الثاني** | 782 | 1.11 | 1.11 |
| **شباط** | 782.9 | 0.12 | 1.23 |
| **أذار** | 801.9 | 2.43 | 3.69 |
| **نيسان** | 798.5 | -0.42 | 3.25 |
| **أيار** | 790.5 | -1.00 | 2.21 |
| **حزيران** | 777.5 | -1.64 | 0.53 |
| **تموز** | 774.9 | -0.33 | 0.19 |
| **أب** | 776.1 | 0.15 | 0.35 |
| **أيلول** | 776.1 | 0.00 | 0.35 |
| **تشرين أول** | 777.2 | 0.14 | 0.49 |
| **تشرين ثاني** | 774.6 | -0.33 | 0.16 |
| **كانون أول** | 781.5 | 0.89 | 1.05 |
| **الرقم القياسي لعام ٢٠١٧** | **782.8** | **18.09** | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (١٣) أنّ التغيرات الشهرية في أسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٧ بلغت أعلى قيمة لها في شهر أذار، حيث بلغ معدل التضخم الشهري (٢.٤٣%) عما كان عليه في شهر شباط، كما نلاحظ أنّ التغير الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمنسوب إلى شهر كانون الأول (٢٠١٦) أخذ اتجاهاً عاماً متزايداً وبلغت أعلى قيمة له في شهر أذار (٣.٦٩%). أما فيما يتعلق بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٧ فقد تزايد بنسبة (18.09%) عما كان عليه في العام ٢٠١٦، وتزايد بنسبة (٤٥٠.٨٨%) عن العام ٢٠١٠.

**ولاختبار الفرضية السابعة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٧، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.**

تمّ استخدام اختبار الوسط الحسابي One- Sample T. test، واعتماد ١٤٢.١ = Test Value وفق الآتي:

الجدول رقم (١٤) نتائج اختبار الفرضية السابعة

**One-Sample Statistics**

| N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|
| 12 | 782.8083 | 9.30205 | 2.68527 |

**One-Sample Test**

| Test Value = ١٤٢.١ | | | | |
|---|---|---|---|---|
| t | Sig. (٢-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | Lower | Upper |
| 238.601 | .000 | 640.70833 | 634.7981 | 646.6186 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (١٤) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٧ بلغ (٧٨٢.٨٠٨٣)، وهو يرتفع عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ بفرق دال إحصائياً بلغ (٦٤٠.٧٠٨٣)، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة ( Sig = 0.000) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية السابعة، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٧، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٦٤٠.٧١).

**٨) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٨:**

تمّ رصد التغيرات الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٨، وذلك باعتبار الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر كانون الأول (٢٠١٧) كقيمة معيارية، وذلك وفق الجدول الآتي:

الجدول (١٥) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب الأشهر لعام ٢٠١٨

| الشهر | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | معدل التضخم (نسبة التغير)% | معدل التضخم بالنسبة لكانون الأول (٢٠١٢)% |
|---|---|---|---|
| **كانون أول (٢٠١٧)** | 781.5 | - | 0 |
| **كانون الثاني** | 787.8 | 0.81 | 0.81 |
| **شباط** | 790.5 | 0.34 | 1.15 |
| **أذار** | 795.8 | 0.67 | 1.83 |
| **نيسان** | 794.6 | -0.15 | 1.68 |
| **أيار** | 788.8 | -0.73 | 0.93 |
| **حزيران** | 783.7 | -0.65 | 0.28 |
| **تموز** | 777.1 | -0.84 | -0.56 |
| **أب** | 778.3 | 0.15 | -0.41 |
| **أيلول** | 787.9 | 1.23 | 0.82 |
| **تشرين أول** | 789.7 | 0.23 | 1.05 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **تشرين ثاني** | 796.3 | 0.84 | 1.89 |
| **كانون أول** | 811.2 | 1.87 | 3.80 |
| **الرقم القياسي لعام ٢٠١٨** | **790.1** | **0.93** | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (١٥) أنّ التغيرات الشهرية في أسعار المستهلك خلال العام ٢٠١٨ بلغت أعلى قيمة لها في شهر كانون أول، حيث بلغ معدل التضخم الشهري (١.٨٧%) عما كان عليه في شهر تشرين ثاني ، كما نلاحظ أنّ التغير الشهري في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، والمنسوب إلى شهر كانون الأول (٢٠١٧) أظهر تذبذباً بين الزيادة والنقصان بتغيرات طفيفة وبلغت أعلى قيمة له في شهر كانون أول (٣.٨%). أما فيما يتعلق بالتغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٨ فقد تزايد بنسبة (٠.٩٣%) عما كان عليه في العام ٢٠١٧، وتزايد بنسبة (٤٥٦.٠٢%) عن العام ٢٠١٠.

**ولاختبار الفرضية الثامنة: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٨، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ كقيمة معيارية.**

تمّ استخدام اختبار الوسط الحسابي One- Sample T. test، واعتماد ١٤٢.١ = Test Value وفق الآتي:

الجدول رقم (١٦) نتائج اختبار الفرضية الثامنة

**One-Sample Statistics**

| N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|
| 12 | 790.1417 | 9.03382 | 2.60784 |

**One-Sample Test**

| **Test Value = ١٤٢.١** | | | | |
|---|---|---|---|---|
| T | Sig. (٢-tailed) | Mean Difference | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | | Lower | Upper |
| 248.498 | .000 | 648.04167 | 642.3019 | 653.7815 |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.25)

يبين الجدول رقم (١٦) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٨ بلغ (٧٩٠.١٤١٧)، وهو يرتفع عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠ بفرق دال إحصائياً بلغ (٦٤٨.٠٤١٦٧)، وبما أنّ قيمة احتمال الدلالة (Sig = 0.000) أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥ فإننا نرفض الفرضية الثامنة، ونقبل الفرضية البديلة، أي هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٨، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٦٤٨.٠٤).

## الاستنتاجات والتوصيات:

### أ- الاستنتاجات:

١- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١١، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٦.٧٥)، حيث تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١١ بنسبة (٤.٧٥%) عما كان عليه في العام ٢٠١٠.

٢- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٢، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٦٢.٥)، حيث تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٢ بنسبة (٣٧.٤٥%) عما كان عليه في العام ٢٠١١، وتزايد بنسبة (٤٣.٩٨%) عن العام ٢٠١٠.

٣- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٣، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٢٤٥.٨)، حيث تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٣ بنسبة (٨٩.٥٩%) عما كان عليه في العام ٢٠١٢، وتزايد بنسبة (١٧٢.٩٨%) عن العام ٢٠١٠.

٤- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٤، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (١٨٢.٠٧)، حيث تناقص الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٤ بنسبة (١.٦٤%) عما كان عليه في العام ٢٠١٣، وتزايد بنسبة (١٢.٨١%) عن العام ٢٠١٠.

٥- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٥، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٣٠٦.٧)، حيث تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٥ بنسبة (٣.٨٤%) عما كان عليه في العام ٢٠١٤، وتزايد بنسبة (٢١٥.٨٣%) عن العام ٢٠١٠.

٦- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٦، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٥٢٠.٨٥)، حيث تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٦ بنسبة (٤٧.٧%) عما كان عليه في العام ٢٠١٥، وتزايد بنسبة (٣٦٦.٥%) عن العام ٢٠١٠.

٧- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٧، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٦٤٠.٧١)، حيث تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٧ بنسبة (٠.٨٩%) عما كان عليه في العام ٢٠١٦، وتزايد بنسبة (٤٥٠.٨٨%) عن العام ٢٠١٠.

٨- أظهرت النتائج وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠١٨، وبين متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٠، وهذا الفرق بلغ (٦٤٨.٠٤)، حيث تزايد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام ٢٠١٨ بنسبة (٠.٩٣%) عما كان عليه في العام ٢٠١٧، وتزايد بنسبة (٤٥٦.٠٢%) عن العام ٢٠١٠.

### ب- التوصيات:

١- إتباع سياسات مالية ونقدية تسهم في توازن الأسعار، وتُخفّض من نسب التضخم التي طالت المجاميع السلعية والخدمية.

٢- ضرورة تفعيل الاستثمار المحلي بوتيرة أسرع، وخاصة القطاعات الصناعية المحلية لضمان عودة عجلة الإنتاج.

٣- دراسة وتعديل سياسة الدعم للمنتجات المحلية، وخاصة الزراعية، ودعم مستلزمات الإنتاج بما يضمن عودة النشاط الزراعي.

٤- ضرورة التركيز على دعم المشروعات الصغيرة ومولدات الدخل التي من شانها زيادة الإنتاج المحلي، الأمر الذي يساهم في تخفيض الأسعار.

٥- ضرورة ربط أجور العاملين في القطاعين العام والخاص بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك للحفاظ على المستوى المعيشي للمواطنين.

**المراجع:**

١- خلف، حميد حسن. *قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في معدلات التضخم في العراق: دراسة تحليلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣* ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٢)، العدد (٣٥)، ٢٠١٦، ١٨٩-٢٠٩.

٢- صبيح، ماجد حسني. *تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣*، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، ٢٠١٥، ٧٤-٩٧.

٣- العلي، صالح خضر المحمد. *تخطيط دخل الأسرة السورية في مدينة حمص باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة قبل الأزمة وأثناءها* ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة الثانية بإدلب، جامعة حلب، حلب، سورية، ٢٠١٩.

٤- مراد، صاولي؛ إلياس، بومعروف؛ فارس، عبد الرحماني. *أثر متغيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٦* ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١٠٣)، المجلد (٢٤)، ٣٧٢-٣٥٥.

٥- ناظم، إيفان علاء؛ حميد، قصي عصام. *دراسة وتحليل مستوى التذبذب للتضخم في أرقام القياسية بالاعتماد على السلاسل الزمنية ARIMA مقرونة مع نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية ANNM*، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (٣١)، ٢٠١٣، ٧٥-٩٦.